

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إنشاء مخايء عامة على هيئة بدرومات بشارعي الأهوازي والراوندي بالوردبان قسم ميناء البصل بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على العقارات اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مخايء عامة على هيئة بدرومات بشارعي الأهوازي والراوندي بالوردبان قسم ميناء البصل بمحافظة الاسكندرية يستفاد بها إقامة مساكن اقتصادية عليها مستقبلا .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ هذا المشروع الموضع مساحتها وحدودها وأسماء ملاكها بالمذكرة والرسم المرقيين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

مدرسة الجمهورية في ١٧ من سنة ١٣٩١ (١٣ أبريل سنة ١٩٧١)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إنشاء مخايء عامة على هيئة بدرومات بشارعي الأهوازي والراوندي بالوردبان قسم ميناء البصل بالاسكندرية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر

وافق مجلس محافظة الاسكندرية مجلسه المنعقد بتاريخ ١٩٧٠/٩/٢٨ على مشروع إنشاء مخايء عامة على هيئة بدرومات تتحمل التولية لأربعة أدوار من المساكن يستفاد بها مستقبلا في إقامة مساكن اقتصادية .

وقد وقع الاختيار على الأرض اللازمة لهذا الغرض بشارعي الأهوازي والراوندي بالوردبان قسم ميناء البصل بمحافظة الاسكندرية ، وتبلغ مساحتها ١٦٥٠ مترا مربعا تقريبا ملونة باللون الأصفر على الرسم المرافق وهي ملك السيد / محمد إبراهيم وآخرون ، وهي عبارة عن أرض فضاء .

هذا ولم يوافق الملاك على نزع ملكية الأرض المشار إليها وليس لهم أملاك أخرى .

وقد أفادت محافظة الاسكندرية بأنها قامت فعلا ببناء المخايء المذكورة وارتبطت بتكاليف تمليتها كساكني القرى بها من الأحياء الشعبية - لتكون نواة لمشروع إحلال الأحياء السيئة ، كما أفادت بأن مبلغ التعويض عن نزع الملكية البالغ قدره ١٧٠٤ جنيهات (فقط مبلغ ألف وسبعائة وأربعة جنيهات لا غير) معتمد ضمن قرض الإسكان للسنة المالية ١٩٧١/٧٠

ونظرا لما لهذا المشروع من أهمية خاصة تقتضي سرعة تنفيذه - فقد أعد مشروع القرار اللازم في هذا الصدد باعتبار المشروع سالف الذكر من أعمال المنفعة العامة متضمنا النص على الاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

وتشرف وزير الإسكان والمرافق بعرض مشروع القرار المرافق - بوجه في حالة الموافقة التفضل بإصداره .

وزير الإسكان والمرافق

محمد سعد الدين زايد

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع التولية حول قصر الصفا بمحافظه الاسكندرية وما يلزم للمحافظة على أسواره ومنشآته من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على العقارات اللازمة لذلك بطريق التنفيذ المباشر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛